



البيان الختامي للمؤتمر العام الرابع للحزب الفيدرالي الديمقراطي الإرتري

جماهير شعبنا المناضل مناضلي الحركة الأوفياء

تطوي اليوم الحركة الفيدرالية الديمقراطية الإرترية مرحلة معقدة في مسيرتها، شابتها بعض العقبات والهتات في الأداء والممارسة على مستوى العمل الداخلي وما ترتب على ذلك من آثار سلبية تركت بصماتها الواضحة على نضالات شعبنا وأهدافه الرئيسية، وحالت دون توجيه بوصلته لتكريس الجهود في إسقاط النظام الدكتاتوري في إرتريا، وتسعى للتقدم بخطى واثقة إلى المستقبل المشرق الذي وضعنا زبدة أفكارنا ورحيق آمنياتنا لتحقيقه بعزم الرجال الأوفياء والشباب المتوثب والمشحون بطاقات العطاء والبذل في مسيرة نضالنا الطويل. اليوم تطوي الحركة الفيدرالية الصفحة الأخيرة من

أعمال مؤتمرها العام الرابع الذي عقد تحت شعار:

{ بتعميق الممارسة الديمقراطية وترقية الحوار الهادف والنقد
البناء نعزز مسيرة التنظيم ونحقق أهدافنا }



في الفترة من : 15-17/مايو/2017م بحضور مكتمل النصاب من عضوية المؤتمر المنتخبة عبر اللجنة التحضيرية من كافة فروعنا ، افتتح المؤتمر بكلمة اللجنة التحضيرية التي استعرضت محطات عملها خلال فترة التكليف وأوضحت تغطيتها الشاملة للوصول إلى فروعنا وإتمام التصعيدات وفق الموجهات التنظيمية ، تلته كلمة رئيس المجلس الفيدرالي للحركة والتي استعرضت مجمل الأوضاع السياسية التي تمر بها مسيرة المعارضة

الإرترية والوقائع الأساسية السائدة في البلاد كإفراز طبيعي للممارسات القمعية للعصابة الحاكمة في أسمر ، مؤكداً أن المحيط الإقليمي والدولي يدرك مكامن الخطر التي يمثلها النظام على أمن وسلامة المنطقة واستقرارها، في ظل عجز العمل المعارض الإرتري لإقناع هذه القوى بالبديل الكفوء للنظام الدكتاتوري القائم الذي يمارس القهر ويتحكم بمصائر المواطنين بلا قانون يحتكم إليه الجميع، كذلك تناولت الكلمة المعالجات التنظيمية التي قام بها المؤتمر الطارئ في ديسمبر من العام 2014 وأكد أن على مؤتمرنا هذا اتخاذ القرارات الحاسمة لتقوية وحدة وتلاحم الحركة ووضعها في المسار الطبيعي الذي يمكنها من إنجاز أهدافها الوطنية.



ثم جاءت كلمة رئيس المكتب التنفيذي السيد المناضل/محمود إدريس حيث استعرض الظروف الإستثنائية التي تحركت فيها قيادة الحركة سواء على مستوى العلاقات الخارجية والحوارات مع التنظيمات الصديقة أو نشاطاتها لتقوية بناء فروع الحركة في مختلف الساحات، وقال رئيس المكتب التنفيذي ' تمكنت الحركة من خلق علاقات عمل نضالية إيجابية عبر خطابها السياسي المتوازن المعزز بالحوارات البنينة مع أطراف المعارضة لصالح تفعيل وتطوير نضال الحركة الفيدرالية الإرترية' .

جماهيرنا المناضلة:

ناقش المؤتمر بموضوعية الأوراق التي قدمت إليه من اللجنة التحضيرية وهي :

1. البرنامج التنظيمي
2. البرنامج السياسي
3. الورقة السياسية

هذا بالإضافة إلى مناقشته في بداية جلساته التقرير الإداري العام الذي قدمه المكتب التنفيذي بعد إجازته من قبل المجلس الفيدرالي في جلسته الأخيرة التي عقدت على مشارف المؤتمر العام الرابع. وسادت المناقشات أجواء الحماس الإيجابية والمتطلعة إلى

المستقبل من آفاق أوسع، وتمخضت تلك المناقشات عن حزمة من القرارات والتوصيات في مختلف مجالات ومناشط الحركة الفيدرالية وأحيلت إلى لجنة مختصة من المؤتمرين حيث تمت صياغتها ومن ثم إحالتها إلى القيادة الجديدة بعد إجازتها من قبل المؤتمرين .



تلى ذلك مناقشة البرنامج التنظيمي والذي تم تنقيحه وتعديله ليكون متطابقاً مع المنهج الديمقراطي للحركة ورفعت من متنه كل المواد التي من شأنها تشكيل عقبات أو تشابك مهام في المستقبل القادم، وكان من أبرز مهام هذا المؤتمر وضع برنامج تنظيمي يليق بالحركة الفيدرالية وبرنامجها السياسي الرصين في معالجته لأزمة الواقع الإرترية وتعقيده والتأكيد على حقيقة جوهرية هي : أن الحركة الفيدرالية الديمقراطية الإرترية هي فكرة سياسية نضالية تتجسد في تنظيم سياسي مناضل وأنها هي الحقيقة الوحيدة الباقية والوارثة لتجربة مناضليها، وأما الأفراد فهم متغيرون بحسب ضرورة العمل الديمقراطي وتطور نضال الحركة التي تطمح في كل مرحلة أن تجدد دماء وأفكار من يقودها بالمقتدرين والأكفاء من مناضلي الحركة الثابتين والمؤمنين.



ثم ناقش المؤتمر البرنامج السياسي للحركة بعمق وثبت جميع ما فيه من مواد وقرارات كمرشد سياسي للحركة ودليل نظري- عملي لنضالها المستقبلي، وأكد المؤتمرين على أن الخيار الفيدرالي يمثل المخرج الضامن والسليم لتحقيق تطلعات كل المكونات الإرترية وأنه يمثل صيغة متقدمة لنظام الحكم الذي يحقق آمال الجميع بعدالة تامة .

جماهير شعبنا الصامد:

مناضلي الحركة الأوفياء:

لقد حرص المؤتمر العام الرابع للحركة الفيدرالية على ضرورة التصدي الواعي لمجمل العملية السياسية الإرترية سواء على مستوى النظام الدكتاتوري الشمولي وممارساته القمعية وأسلوب حكمه الجائر الذي لا يستند إلى أي قانون أو شرعة إنسانية معروفة، وكذلك التطرق إلى أزمة واقع

المعارضة الراهنة التي تمر بمنعطف اختناق فعلي جراء الممارسة الباهتة للديمقراطية وغياب الشفافية المطلوبة في أي عمل جبهوي، ولهذا وضعت أمام المؤتمرين ورقة سياسية ضافية تناولت مجمل الأوضاع التي يعانيتها الواقع الإرترري وتضمنت حزمة من الحلول التي تراها مناسبة للخروج من عنق الزجاجة التي حشرت فيه مسارات العمل المقاوم عموماً. وستحرص الحركة على تقديم تلك الورقة التي تم إقرارها في المؤتمر لتكون دليلاً سياسياً يعمق قراءة برنامجنا السياسي ورؤيتنا للحلول المناسبة لأزمة الواقع الإرترري، كما أننا سنكون على أهبة الإستعداد الدائم للتداول والتحاور وتقليب الآراء وصولاً إلى رؤية توافقية حول مجمل هذه القضايا مع أشقائنا في مسيرة المقاومة الوطنية.



لقد خرجت نقاشات المؤتمر السياسية عبر الورقة السياسية بجملة من الخلاصات الهامة التي أثرت الورقة وتمثلت في الآتي:

أولاً: يحيي المؤتمر كل القوى والتنظيمات السياسية في التحالف الديمقراطي الإرترري الذي حقق مكاسب لا يمكن

الإستهانة بها وكان أبرزها دفع قوى المعارضة واستقطابها إلى مؤتمر جامع التأم في أواسا عام 2011م والنجاح في تكوين مظلة جامعة لكل القوى السياسية والمدنية، ويرى المؤتمر بأن هذا الكيان السياسي النضالي الجامع هو انجاز متكامل ويستند على ميثاق توافقت ووقعت عليه القوى السياسية، ولا نرى من المصلحة تجاوزها أو القفز عليها بل يفترض أن تكون نواة تأسيسية لأي عمل في المستقبل.

ثانياً: يرى المؤتمر بأن المجلس الوطني الإرترري للتغيير الديمقراطي قد تمخض عن أوسع حضور ومشاركة إرتررية غير أنه تعرض إلى انتكاسات مستمرة بسبب الصراعات والإشكالات غير المبررة بين أطرافه، ونعتقد أن العقبة التي تعترض استمراره هي عقبة لا تخلوا من روح التنافس على الصغائر وهي بالتأكيد روح تعبر عن عدم المسئولة والتشبث بالآراء والمواقف التي لا تخدم المصالح العليا للشعب الإرترري، وغني عن القول، أن هذه الممارسات أصابت عمل المجلس الوطني بأضرار جسيمة، وعليه فإن كل القوى الحريصة في هذا المجلس مدعوة للخروج الفوري من الأزمة الراهنة والوصول إلى المؤتمر الثاني للمجلس الوطني وهو الجهة الكفيلة والمخولة عرفاً وقانوناً بتقويم و مراجعة مسيرته في الأعوام الماضية حتى تتمكن من وضع قاطرة المجلس في مسارها الصحيح، من خلال رؤية واضحة المعالم وبرنامج تنفيذي قابل للتطبيق على الأرض لكي ينطلق من جديد نحو تحقيق الأهداف والمصالح العليا التي وضعت على عاتقه عند التأسيس.

ثالثاً: أكد المؤتمر على أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني الإرتررية وتقديره للنشاط الحيوي الذي تقوم به خاصة في المجال الحقوقي والإنساني وبلورة الرأي العام باتجاه قضايا الحقوق ومصالح مكونات الشعب الإرترري، ما نعتبره رصيذاً إضافياً هاماً للعمل الإرترري المعارض وقواه السياسية المناضلة، كما ثمن المؤتمر الحراك الشبابي المنظم خاصة حملة التعبئة والمناصرة التي رافقت صدور التقرير الهام لمفوضية حقوق الإنسان الدولية الخاصة بإرترريا، ومع التأكيد على كل ما ورد في التقرير إلا

أن المؤتمر دعى كل القوى الوطنية لرفد هذا التقرير واللجنة المختصة بشهادات إضافية تعري وتوضح انتهاكات النظام لكل الحقوق المكفولة للمواطن الإرتري والتي يضمنها القانون الدولي .

رابعاً: أكد المؤتمر على أن قضايا اللاجئين الإرتريين في مختلف دول الجوار تعاني الإهمال والتغاضي المتعمد في بعض الأحيان من الجهات الدولية المسؤولة عن هذه الشريحة وفي هذا الصدد ندعوا كل شبابنا في المنظمات المدنية والحقوقية لتحمل مسؤوليتهم وتبني تلك المسألة أمام الجهات المعنية خاصة في الدول الديمقراطية في العالم التي يجب أن تساعد شعبنا في توفير الملاذات الآمنة للاجئين عموماً، وعلى صعيد آخر استنكر المؤتمر بشدة الممارسات البشعة التي تمارسها عصابات الإتجار بالبشر ضد شبابنا وللاجئين الذين يتم صيدهم من الساحات التي يلجئون إليها مرغمين، وعلى إخواننا وأشقائنا في دول الجوار تفعيل القوانين الرادعة التي يمكن أن تحد وتمنع تلك العصابات من عملياتها الإجرامية .

ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل التنظيمات السياسية والمدنية والشخصيات الاعتبارية والهيئات الذين تقدموا ببرقيات تهنئة معبرين فيها عن دعمهم وتمنياتهم أن يكلل مؤتمرنا بالتوفيق والنجاح، كما نشمن دور ومواقف الدول الشقيقة والصديقة لا سيما دول الجوار الشقيقة التي وقفت إلى جانب حقوق الشعب الإرتري في المحافل الدولية والإقليمية التي عرضت عليها قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها النظام، أو تلك التي ظلت تقدم الحماية والأمن للاجئين الأرتريين الفارين إلى أراضيها هرباً من بطش النظام الجائر في إرتريا، ونؤكد للجميع بأننا حريصون على توطيد وتطوير علاقات النضال والعمل المشترك مع كل القوى السياسية والمدنية ومظلاتها الجامعة من أجل تصعيد النضال لإزالة النظام القمعي الدكتاتوري وإقامة دولة القانون وفق نظام حكم لامركزي دستوري (فيدرالي) يضمن تحقيق العدالة والمساواة لجميع مكونات التعدد الإرتري.

مناضلي الحركة الأوفياء

الإخوة مناضلي التنظيمات السياسية

المناضلين في التحالف الديمقراطي الإرتري

المناضلين في المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

لقد وقف المؤتمر الرابع للحركة الفيدرالية باهتمام بالغ لمناقشة الإشكاليات التي تعرضت لها الحركة الفيدرالية الديمقراطية الإرترية في مارس من العام 2014م حيث تم توضيح كل ملامساتها في بياناتنا الصادرة في تلك الفترة وتوضيح موقفنا المبدئي منها، وتجاوزنا لتلك العقبات التي اعترضت مسيرة عملنا النضالي آلت قيادة الحركة وعضويتها على نفسها التزاماً بالمبادئ التي آمنت بها بالتركيز على أداء مهامها



النضالية والإبتعاد عن كل ما يباعد بينها وبين المصلحة العليا لجماهير شعبنا وقضاياه الأساسية المتمثلة في تركيز ومراكمة الجهود وتضافرها في مقارعة النظام الدكتاتوري، والسعي مع بقية فصائل المقاومة الإرترية لارساء البديل الديمقراطي وبناء دولة العدالة والمساواة الإجتماعية التي تكفل القسمة العادلة للسلطة والثروة بين جميع مكونات الوطن.

وتجاوبا مع هذه المنطلقات الداعية لتفعيل أداء التنظيم ونقل تجربته لآفاق عمل أكثر عمقا وتأثيرا على الأحداث، قرر المؤتمر تعديل اسم التنظيم إلى (الحزب الفيدرالي الديمقراطي الإرتري)، وعلى ذات السياق قام المؤتمر بانتخاب القيادة التشريعية الجديدة للحزب التي تكونت من واحد وعشرون (21) عضوا برئاسة المناضل محمود إدريس، وانتخاب مكتبه التنفيذي من سبع (7) مكاتب برئاسة السيد/حامد سلمان .

النصر لجماهير شعبنا الإرتري المناضلة
النصر لجماهير الحركة الفيدرالية الأوفياء
الإندحار للطغمة الدكتاتورية وأعوانها

الحزب الفيدرالي الديمقراطي الإرتري
المؤتمر العام الرابع
17 مايو 2017